الأنباء
الاحد 6 ابريل 2014

جعجع لا يستبعد الانسحاب إذا توافقت "14 آذار" على غيره

مصادر لـ «الأنباء»: الجميل يخوض معركة رئاسية غير معلنة و8 آذار تستبعد ترشح عون وتمنحه اختيار قائد الجيش

رئيس الحكومة تمام سلام مستقبلا مجلس نقابة المحررين برئاسة النقيب الياس عون (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

حرك ترشيح حزب القوات اللبنانية رئيسه سمير جعجع لرئاسة الجمهورية، الاستحقاق الرئاسي، وشد اهتمام الحلفاء قبل الخصوم، وجعل «14 آذار» أمام خيارين: تبني هذا الترشيح، أو ترشيح سواه إلى جانبه.

وسيعلن جعجع برنامجه الرئاسي في 15 أبريل الجاري، وهو اختار إعلان ترشحه في الرابع من أبريل مع مصادفة الذكرى الثانية لمحاولة اغتياله في 2012/4/4، وقال: ترشحي ليس تحديا لأحد، وأضاف: إنها معركة متدرجة.

وعندما سئل: هل أنت مرشح 14 آذار؟ أجاب: 14 اذار لم تتخذ موقفا بعد، لكن من الطبيعي أن يبدأ ترشحيي من «القوات اللبنانية»، وليس صحيحا أن ترشحي هو لإحراج الحلفاء.

وردا على سؤال حول إعلان العماد عون عدم ترشحه للرئاسة بمواجهتكم، قال: ليس ضروريا أن يترشح ضدي، فليترشح.

وأضاف: ان الرئيس التوافقي يعني التمديد للأزمة والمزيد من التدهور. فالمطلوب رئيس حاسم في مواقفه، والا لاخترنا «أبوملحم» رئيسا للجمهورية، مستبعدا كليا التمديد لأن الرئيس سليمان لم يسع يوما للتمديد، لكن جعجع أبدى تخوفه من الفراغ في الرئاسة، بمعنى الخوف من مقاطعة البعض لجلسة الانتخاب إذا ما لاحظوا أن ميزان القوى الانتخابي ليس لمصلحتهم.

وأضاف: أنا أتقبل أي نتيجة انتخابية، لكن ان يجرب البعض تعطيل الجلسة فهذا أمر غير مقبول. جعجع قال ردا على سؤال انه لا يكن أي شعور بالبغض لحزب الله، «لكن هذا لا يمنعني أن أقول له إن تصرفه خاطئ، قتاله إلى جانب النظام السوري ليس لمصلحة الشيعة ولا لمصلحة الحزب في لبنان، وأنا ضنين على الشيعة مثلما أنا ضنين على السنة أقول هذا الكلام». وجدد جعجع التأكيد على أنه إذا توافقت 14 آذار على مرشح غيره فإنه على استعداد للانسحاب.. وخلص إلى التلميح بخطر الاغتيالات. النائبة ستريدا جعجع، كشفت عن تحرك قواتي باتجاه الحلفاء أولا، وبالتحديد 14 آذار وتيار المستقبل، وقالت: سنلتقي الشيخ سعد الحريري قريبا بالإضافة إلى المرشحين المفترضين، الوزير بطرس حرب الذي كان له موقف مميز، والرئيس أمين الجميل، بالإضافة إلى العماد ميشال عون، والرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط، وحتى حزب الله.

أكرم شهيب: الرئيس القوي قد يعطل الانتخابات

فيصل كرامي يحمل على جعجع والقوات تذكره بمن اغتال عمه

المستشار السياسي لجعجع العميد وهبي قاطيشا قال لقناة «الجزيرة» القطرية، بموضوع تدخلات إقليمية، بموضوع الرئاسة، أما دوليا فلا أحد يهتم بنا. إننا نحاول أن نصنع رئيس جمهورية لبنان في لبنان، كما في كل دول العالم. لكن وزير الزراعة أكرم شهيب (كتلة جنبلاط) رأى أن البحث عن الرئيس القوي قد يعطل الانتخابات، فالبلد لا يحتمل رئيس تحد، معتبرا أن الرئيس التوافقي المقبول من الجميع والساعي إلى التوحيد والجمع إلى طاولة الحوار وفي مجلس الوزراء والحامي للدستور والمؤسسات، هو الرئيس المطلوب للبنان.

وقال إن الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط ينظران النظرة نفسها إلى غد لبنان، ومستقبله، واصفا بري بأنه جسر عبور للطائفة الشيعية وحريص على المؤسسات.

بيد أن شهيب لا يبدو متفائلا بانسحاب قريب لحزب الله من سورية، لأن قرار دخوله وخروجه إقليمي وليس محليا. مجددا التأكيد على أن هذا الدخول خطأ وخطيئة.

نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري أمسك بالعصا من الوسط، فمن جهة اعتبر أن جعجع سينال دعم فريق 14 آذار للانتخابات الرئاسية بنسبة عالية جدا، وقال مكاري: نريد رئيسا قويا بوطنيته وبتمثيله السياسي وبإيمانه بمشروع الدولة، وهو من أبرز قياديي 14 آذار وله كل الاحترام، ومن جهة ثانية قال: أنا مع من تدعمه 14 آذار، ومن يدعمه الرئيس سعد الحريري، وأنا جزء من هذا القرار، وملتزم بـ 14 آذار. في المقابل، الوزير السابق فيصل كرامي، حمل على جعجع معتبرا يوم ترشيحه يوما أسود، على خلفية اتهامه بقتل عمه رئيس الوزراء الراحل رشيد كرامي.

إذاعة «لبنان الحر» ردت على كرامي بالقول، ليت فيصل يسأل حليفه العماد ميشال عون كيف اغتيل عمه بطوافة عسكرية زرعت فيها العبوة بعناية وانطلقت من قاعدة جوية يوم كان عون قائدا للجيش؟ ليته يسأله على الأقل بعد تلك الجريمة؟ أم أنه كان يعلم وصمت؟ ليت فيصل يتذكر أن اغتيال عمه جاء في سياق مسلسل اغتيال الرموز السنية الوطنية على غرار محمد شقير والشيخ صبحي الصالح وصولا إلى المفتي الشيخ حسن خالد.

حينها كان الهدف إسكات الصوت السني المتعاظم في وجه الوصاية السورية، التي انزعجت من تقدم المباحثات بين كرامي وكميل شمعون.

أوساط الثامن من آذار، اعتبرت بعد ترشح جعجع، أن عين الفراغ على الرئاسة متقدمة على جميع المرشحين وبرامجهم وقوة نسجهم للتحالفات. بينما شن التيار الوطني الحر، عبر قناته التلفزيونية حملة عنيفة على ترشح جعجع، حيث ذكرت بانقلابه على شريكه ايلي حبيقة، ليس لأن الاتفاق الثلاثي الذي وقعه حبيقة مع بري وجنبلاط في دمشق سيئ، بل لأن جعجع لم يكن الطرف المسيحي الموقع بدلا من حبيقة. ولم يغفر جعجع يومها لميشال عون تدخله كقائد للجيش لحماية ايلي حبيقة والياس المر، وفي العام 1989 أيد جعجع اتفاق الطائف نكاية بميشال عون أيضا، وفي العام 2005 بارك التحالف الرباعي، لمجرد أنه كان موجها ضد العماد عون، بحسب قناة «أو تي في»، العونية. وأضافت، كل مواقف جعجع تحكمها النكاية بميشال عون، واليوم يترشح جعجع للرئاسة نكاية بميشال عون، لا أكثر ولا أقل، وهو يعلم جيدا أنه لن يصل إلى بعبدا يوما لكن المهم بالنسبة إليه ألا يصل ميشال عون إليها.

بدوره، حزب الله وعبر مصادره اعتبر أن ترشح جعجع لا يعني للحزب شيئا، فهو انطلق من معراب وسيبقى في معراب.

ووصفت قناة المنار إعلان ترشيح جعجع بالاستعراضي، ولقطع الطريق على الحلفاء الطامحين بالوصول إلى الكرسي الأول، أما صحيفة «الأخبار» القريبة من الحزب فوصفت ترشح جعجع «بالوقح»!

وردت إذاعة لبنان الحر الناطقة بلسان القوات اللبنانية على «الأخبار» بقول الإمام الشافعي: إذا نطق السفيه فلا تجبه.. فخير من إجابته السكوت.

على مستوى 14 آذار، يبدو أن رئيس لجنة الإدارة والعدل في مجلس النواب روبير غانم في حالة انتظار التطورات ليرشح نفسه، والوزير بطرس حرب أيد ترشيح جعجع من دون أن يستبعد ترشحه شخصيا، ويبقى الرئيس أمين الجميل، الذي وفق معلومات «الأنباء» يتحرك داخليا وخارجيا، كمرشح غير معلن للرئاسة بخلفية توافقية، معتمدا على تقبل بري وجنبلاط والحريري لوسطيته السياسية.

ولوحظ أن حزب الكتائب الذي يرأسه الجميل، تجاهل بوسائله الإعلامية ترشيح حزب القوات للدكتور جعجع، وأدرجته في أواخر نشراتها الإذاعية.

أما بالنسبة لتيار المستقبل فقد رحب بعض نوابه بترشيح جعجع كقيادي في 14 آذار، لكن النائب أحمد فتفت عوّل على القيادات المسيحية في تسمية من يرشح.

على مستوى الثامن من آذار أكدت مصادر مسؤولة لـ «الأنباء» وجاهة ما تردد عن رفض العماد عون الترشح ضد الدكتور جعجع، وأن يكون المرشح المقابل لرئيس القوات، النائب سليمان فرنجية المصادر المطلعة عادة، استبعدت فرضية دخول عون على الخط الرئاسي، من الباب التوافقي لأسباب أخرى غير المعلنة، المرتبطة بترشيح جعجع، ومنها تضاؤل حظه بالفوز، ومنها أيضا حرصه على بقاء التيار الوطني الحر متماسكا، وهذا مضمون باستمراريته تحت قيادته.

بالمقابل هناك وعد من الحلفاء، بأن تكون قيادة الجيش المقبلة، رهن خياره. أما من يكون الرئيس العتيد من بين رزمة الأسماء المتداولة، فالمصادر لا تدعي المعرفة، لكنها تسخر من مقولة رئيس صنع في لبنان، بما يعني انه لا بد من كلمة سر تأتي من الخارج، وهذه الكلمة، يمكن التنبؤ بوصولها عندما يعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري موعد أول جلسة نيابية لانتخاب رئيس الجمهورية.

الوزير السابق محمد عبدالحميد بيضون القريب من 14 آذار، رأى أن فريق 8 آذار يحضر الوضع للفراغ الرئاسي. وتوقع أن يكون الدكتور جعجع المرشح الوحيد لفريق 14 آذار.

مصادر: حكومة سلام تتولى الرئاسة إلى أن يتفق الخارج على رئيس

بيروت ـ محمد حرفوش

رغم «عجقة» التحركات والمشاورات المتعلقة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، إلا أن هذا الاستحقاق، ووفق مصادر ديبلوماسية لايزال في دائرة النقاش والجوجلة داخل الأروقة الإقليمية والدولية. متوقعة أن يتم نقله الى مداره اللبناني المحلي في بداية مايو المقبل، وإذا لم يتم ذلك فهذا يعني أنه لا رئيس مقبل للبنان. المصادر كشفت أن الانتخابات الرئاسية، ورغم ترشيح القوات البنانية لرئيسها سمير جعجع، قد يتم تأجيلها أغلب الظن، لكون المعادلة الإقليمية والدولية التي ساهمت في تشكيل الحكومة تعرضت لانتكاسة بعد أحداث أوكرانيا والخلافات العربية، وصولا الى تبلور توجه أميركي جديد لزيادة التصعيد ضد النظام السوري.

وأضافت المصادر أنه بات من شبه المؤكد أن تقوم «الحكومة السلامية» بأعمال تصريف مهام رئيس الجمهورية، مشيرة الى أن الوضع الإقليمي والدولي يبدو غير ناضج لتسوية تنتج رئيسا، وقالت: لا تكفي الرغبة المحلية وحدها، في حسم الملف الرئاسي والكلام عن استقلالية القرار في عملية انتخاب الرئيس لا يعدو كونه نوعا من الأوهام، إذ انه وبمراجعة سريعة يتبين أنه باستثناء انتخاب الرئيس سليمان فرنجية بفارق صوت واحد عام 1970، فإن انتخاب 11 رئيسا آخر منذ الاستقلال حصل بتدخل مباشر من الخارج. الأسوأ أنه بعد اتفاق الطائف عام 1989، فإن انتخاب أربعة رؤساء كان يتم من دون أي منافسة لأي منهم على الإطلاق، وكل ما كان يفعله المجلس النيابي هو التصديق الشكلي على من اختاره الخارج رئيسا.

الادعاء على رفعت عيد وعشرة من أركان حزبه بالإرهاب وقتل أبرياء

بيروت ـ يوسف دياب ووكالات

ادعى النائب العام العسكري القاضي صقر صقر على رفعت عيد وعشرة من اركان حزبه بجرم تأليف تنظيم ارهابي مسلح، والقيام باعمال ارهابية والاشتراك بمعارك طرابلس وقتل ابرياء، واحالهم بمقتضى قانون العقوبات الى قاضي التحقيق العسكري رياض ابوغيدا بمواد تنص على الاعدام.

وبين المدعى عليهم الاحد عشر موقوف واحد، في حين ان الاخرين جميعهم متوارون عن الانظار بمن فيهم رفعت عيد، الذي ربما اصبح في الولايات المتحدة حيث سبقته اسرته. وذكرت مصادر قضائية أن 11 شخصا، من بين من وجه إليهم مفوض الحكومة اللبنانية لدى المحكمة العسكرية الاتهامات، فروا ولم يقبض عليهم وبينهم رفعت عيد رئيس الحزب العربي الديموقراطي، الذي يحظى بدعم كبير من العلويين في طرابلس.

وقالت الوكالة الوطنية اللبنانية للاعلام: إن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية وجه لعيد والآخرين اتهامات «بالانتماء إلى تنظيم ارهابي مسلح، والاشتراك في أحداث في طرابلس، وحيازة أسلحة، وإثارة النعرات المذهبية والطائفية».

وشهدت طرابلس منذ اندلاع النزاع السوري سلسلة معارك بين مجموعات مسلحة في منطقة باب التبانة، ذات الغالبية السنية المتعاطفة مع المعارضة السورية، والحزب العربي الديموقراطي في جبل محسن، ذات الغالبية العلوية الموالية للنظام السوري، تسببت في مقتل عشرات الاشخاص.

وأوقعت الجولة الاخيرة التي اندلعت في 13 مارس، واستمرت اسبوعين، ثلاثين قتيلا.

ولم يشاهد رفعت عيد في منطقة جبل محسن التي يقطنها منذ بدء تنفيذ الخطة. كما افاد سكان ومسؤولون محليون وكالة فرانس برس بان زعماء المجموعات السنية المسلحة المعروفين بـ «قادة المحاور» تواروا عن الانظار «منذ انتشار الجيش». وقال مصدر امني انه تمت «مداهمة منازلهم واماكن اقامتهم من دون العثور عليهم».

وصدرت منذ اشهر مذكرة بحث وتحر في حق علي عيد والد رفعت، للاشتباه في مشاركته في إخفاء مقربين منه، متهمين بالتورط في تفجيرين استهدفا مسجدين سنيين في طرابلس، في اغسطس، وتسببا في مقتل 45 شخصا.

وذكرت وسائل اعلام لبنانية في حينه ان علي عيد موجود في سورية، حيث يعالج من حالة مرضية.

معين المرعبي لـ «الأنباء»: شمس طرابلس أشرقت مع تخلصها من «الطاغوت» عيد

بيروت ـ أحمد منصور

أكد عضو كتلة المستقبل النائب معين المرعبي «أن الشمس قد أشرقت من جديد في مدينة طرابلس وعاد إليها الهدوء والأمان بعد تخلصها من «الطاغوت» الذي كان يرابط على صدرها، مع هروب علي ورفعت عيد»، معتبرا أن هذا الفرار لا يهم، المهم أن يعلموا أن هناك قانونا سيطبق على الجميع، ورأى أن الخطة الأمنية في طرابلس والهدوء الذي أشاعته يدينا الحكومة السابقة وقيادة الجيش من أنه لماذا لم يتم تنفيذ هذه الخطوة منذ البداية، داعيا النواب الى عدم تعديل الدستور لعدم لسماح لأي موظف بأن يستخدم المؤسسة التي يتولاها من أجل مآربه الشخصية.

وقال المرعبي في تصريح لـ «الأنباء»: هناك قرار بتسليم الجيش اللبناني الأمن في لبنان وعلى الحدود، وكل الحكومات التي تعاقبت لم تلغ هذا القرار، لا بل أكدت عليه في عدة مناسبات. واليوم ومع الأسف الشديد سمعنا تعبيرا جديدا من أنه ليس هناك من غطاء سياسي للجيش في هذا الخصوص، فكانت تحصل جولات وخطط أمنية وينتشر الجيش وفجأة «يتبخرون»، ولا أحد كان يدري كيف انتشروا وكيف انسحبوا! نحن كنواب وكمعنيين بالحفاظ على الدستور، مشينا في عدم السماح لأي موظف بأن يستخدم المؤسسة التي يتولاها لمآربه الشخصية، لأن كل قائد جيش يستخدم هذه المؤسسة لمآربه الشخصية للوصول الى رئاسة الجمهورية، وبالتالي أصبحت عيونهم شاخصة جميعا على الرئاسة، وقد بدأنا هذا الموضوع مع «نصف لسان ونصف عقل»، الرئيس أميل لحود، واستمررنا بالعماد ميشال سليمان، ووصلنا اليوم الى العماد جان قهوجي وطموحه بالرئاسة ومآربه الشخصية حتى يصنع نهرا باردا جديدا في الشمال للوصول إلى رئاسة الجمهورية، فكل مرة كان يتذرع بالغطاء السياسي، فأنا لم أسمع من أي سياسي أو نائب إلا وطالب بانتشار الجيش في الشمال، فأعتقد أنه لم يكن هناك سوى غطاء «طنجرة».

وأضاف: اليوم فضحت الأمور بشكل لم يعد يحتمل، ووصل إلى وزارات الداخلية والعدل والدفاع أشخاص عندهم مصداقية ورغبة قوية في القيام بواجباتهم لتحقيق الأمن والأمان. وتابع: ان المعارك التي كانت تجري في طرابلس شبيهة بالحرب الأهلية التي وقعت في لبنان، والجميع يعلم أن هناك قادة أحزاب اليوم هم في السلطة ومنهم نواب ووزراء وزعامات لم يتم توقيفهم، واليوم نرى الظلم بحد ذاته من خلال إفساح المجال أمام هروب علي ورفعت عيد، فهما مسؤولان عن تفجير مسجدين في طرابلس ووقوع 55 شهيدا وأكثر من 500 جريح، وليس هناك من مشكلة إذا كان فرارهما يقابله ارتياح مدينة طرابلس وعودتها إلى أمنها وأمانها، فما يهمنا هو عدم سقوط المزيد من الشهداء، وهذا «الطاغوت» الذي كان يرابط على صدر المدينة قد فر منها وفضحت أعماله وارتكاباته على كل المستويات، والشاهد على ذلك المسيرة التي قام بها أهالي من باب التبانة إلى جبل محسن واللقاء بحرارة بين المنطقتين، فهذه هي أصالة أبناء طرابلس بكل أطيافها، وأهالي جبل محسن هم أهلنا.

تحليل إخباري

مفاجآت لبنانية

بيروت ـ د.ناصر زيدان

مفاجآت من العيار الثقيل أطلت على الحراك السياسي اللبناني في ظل أجواء مشبعة بالاستحقاقات والأحداث. والربيع الحار الذي تعيشه الطبيعة اللبنانية، تحول بين ليلة وضحاها الى ربيع واعد بالإنجازات الأمنية والتشريعية، وقد تتفتح في الربوع ورود التعاون وفقا لروح رياضية في السياسة، تنتج عنها توافقات حول رئاسة الجمهورية.

بعد الثقة التي نالتها حكومة الرئيس تمام سلام، بدأت العمل بالملفات الثقيلة المتراكمة منذ ما قبل استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في 22 مارس 2013. وقد أرخت الثقة، وحركية التواصل بين الوزراء الممثلين للكتل النيابية الرئيسية، برودة واضحة على الانشداد الذي أصاب الحياة السياسية قبل ذلك الوقت.

من أبرز المفاجآت التي ظهرت على الساحة كان قرار الحكومة تنفيذ خطة أمنية محكمة في عاصمة الشمال طرابلس، أنقذت المدينة من براثن التعصب الأعمى الذي سادها في السنتين الماضيتين، وتحولت رهينة بيد المتفلتين من العدالة، ويد المأمورين بتوجيهات من خارج حدود الوطن.

نجح الجيش اللبناني في تنفيذ الخطة، وبنجاحه أثبت أن الخلل السياسي كان سببا رئيسيا في الاقتتال الذي حصل في المدينة على مدى العامين الماضيين، فالمرتبطون بالنظام في سورية كانت لهم مصلحة في توتير الساحة اللبنانية، وأخصام ميقاتي كانت لهم مصلحة في إرباكه، وإفشال حكومته في مسقط رأسه. واستفاد من هذه التوجهات بعض العاطلين عن العمل، وزعماء الزواريب على حساب استقرار الفيحاء، ومصالح أبنائها. وشكل التوافق على بعض التعيينات في مجلس الوزراء، لاسيما تعيين مدعي عام التمييز ومدير عام قوى الأمن الداخلي، مفاجأة من العيار العالي، لأن التشنج الذي ساد جلسة الاثنين الماضي كاد أن يطيح بمسار التفاهمات، ولكن «رب ضارة نافعة» ـ فالتوتر الذي ساد الجلسة على خلفية اعتراض ثنائي أمل ـ حزب الله على التعيينات المستقبلية التي اقترحها وزيري الداخلية والعدل ـ أعاد الحيوية إلى مقاربة الـ 6 و6 مكرر، فتداعى رئيس الجمهورية والأقطاب المتخاصمين في الصف المسيحي إلى الاجتماع لتمرير الحصة المسيحية من التعيينات، وهكذا حصل، فتم تعيين 5 مسلمين و5 مسيحيين من موظفي الفئة الأولى، بعد أن حصل التوافق على التجديد لنواب حاكم مصرف لبنان.

وما حصل في مجلس الوزراء واكبه مفاجأة من العيار الثقيل أيضا في مجلس النواب، فانعقد المجلس في جلسات تشريعية متتالية، بعد انقطاع دام أكثر من عام، تعطلت فيها كل مشاريع القوانين والاقتراحات المعجلة المكررة، ومعظمها أقرتها اللجان المشتركة منذ زمن بعيد، وكانت تنتظر في أدراج رئيس المجلس.

غزارة الإنتاج الذي صدر عن مجلس النواب هذا الأسبوع يكاد يعوّض الخلل الواسع الذي أصاب الحياة البرلمانية في الخمس سنوات من عمر المجلس الحالي. فقد درست الهيئة العامة حتى الآن ما يقارب السبعين بندا من جدول الأعمال، أقرت معظمها، وأحالت بعضها الآخر الى لجان للإسراع في بثها بعد إجراء بعض التعديلات عليها.

القوانين التي أقرها مجلس النواب اللبناني ليست عادية، وهي في غاية الأهمية، ومؤثرة على الحياة العامة اللبنانية، وتحل العديد من المشكلات التي تعاني منها قطاعات مختلفة، ومرافق حيوية.

من أهم القوانين التي صدرت عن المجلس، وكانت بمنزلة المفاجأة: قانون الإيجارات، وقانون حماية المرأة من العنف الأسري، وهما مشروعان مجمدان في الأدراج منذ فترة طويلة، ساهم عدم إقرارهما في إنتاج أوضاع غير طبيعية سببت ضحايا في صفوف النساء من جراء العنف ضدهن، وكذلك الأمر فإن تجميد قانون الإيجارات كان يعرض العديد من الابنية القديمة للانهيار، بسبب عدم إمكانية ترميمها، أو تهديمها، لأن المالكين القدامى لا يستطيعون القيام بذلك، والمستأجرون، معظمهم من الفقراء الذين لا تسمح إمكانياتهم بالصرف على هذه المباني، وكانت الضحايا من صفوفهم، كما حصل عندما تهدم مبنى فسوح في الأشرفية.

تنتظر الحكومة اللبنانية مجموعة من التحديات الإضافية الملحة، منها ملف النفط، وملف الجامعة اللبنانية، كما تنتظر المجلس النيابي استحقاقات داهمة، لعل أهمها موضوع سلسلة الرتب والرواتب، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، إضافة الى إصدار قانون جديد للانتخابات التشريعية التي تأخرت سنة وسبعة أشهر عن موعدها.

هل تستكمل الانفراجات في ربيع المفاجآت اللبناني، وتتحقق مفاجآت أخرى غير منتظرة، منها انسحاب حزب الله من أتون المعارك السورية، واستكمال الجيش لخطة تدمير البنية التحتية لكل عناصر الإرهاب والفوضى؟ هذا ما ستبينه الأيام المقبلة.